

تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005 – 2007 المالية

أ. م. د. إبراهيم محمدعلي الجزراوي*
م. م. نادية شاكر النعيمي**

المستخلص :

يؤدي الائتمان المصرفي دورا مهما في دعم عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين من خلال تحويل النقود المستلمة من المصرف على شكل ودائع مصرفية من شخص لديه فائض نقدي الى شخص بحاجة ماسة الى هذا الفائض ، كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد إذ أنه بأمس الحاجة الى الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة لديه ، فضلا عن كون الائتمان المصرفي يمثل أهم مصادرا لإيرادات التي تحصل عليها المصارف وتزيد من ربحيتها .

Abstract:

The banking credit has a significant role in supporting the economic development process as it is considered a financial medium between the depositors and investors through turning the money received by the bank

* أستاذ مساعد / جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

** مدرس مساعد/ جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

مقبول للنشر بتاريخ 2010/7/20

in from of banking deposits from a person who has a monetary surplus into another person in need of this surplus . this credit contributes also in directing the economic activities toward investing project generally and strategic investing projects in special that the country lacks which is in need of optimum exploitation to the available resources.

In addition , the banking credit represents the most important source of revenues that the banks gain and contribute in increasing their profitability.

المقدمة :

يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في العراق للجمهور ، والوحدات الاقتصادية ، والشركات ، ومؤسسات الدولة المختلفة . ويعد في الوقت نفسه من أهم الأنشطة المصرفية التي تجلب الإيرادات المجزية نتيجة قيام المصارف التجارية باستلام الودائع المصرفية ومن ثم تشغيلها لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين ، كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد فضلا عن كونه جهة تمويلية وطنية . لقد جرى اختيار هذا الموضوع بهدف إجراء تحليل نشاط الائتمان المصرفي باستخدام أدوات التحليل المالي (المؤشرات المالية) للمدة من (2005-2007) المالية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار.

لقد جرى تقسيم البحث الى خمسة محاور رئيسة ، تناولنا في المحور الاول منهجية البحث ، وفي المحور الثاني طبيعة الائتمان المصرفي ، وفي المحور الثالث المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي ، وفي المحور الرابع تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة من (2005-2007) المالية ، ثم يليه المحور الخامس الاستنتاجات والتوصيات. وبهذا نأمل أن نكون قد ساهمنا بجزء يسير في خدمة المؤسسات المالية وتطوير الصناعة المصرفية في العراق ومن الله التوفيق.

المحور الأول - منهجية البحث :

1-1 - مشكلة البحث :

تتركز مشكلة البحث في عدم توجيه الاهتمام الكافي لتحليل الائتماني المصرفي باستخدام المؤشرات المالية المختلفة، لهذا جاءت هذه الدراسة لتلبية هذا الاهتمام إذ جرى اختيار المدة من 2005-2007 المالية بوصفها مدة مستقرة نسبياً ، كما جرى اختيار مصرف الشرق الاوسط للاستثمار لكونه من المصارف التجارية الجيدة وفقاً لترتيب المصرف قياساً بالمصارف الخاصة في العراق ، فضلاً عن تعاونه مع الباحثين من خلال تقديم البيانات والمعلومات المطلوبة مشكوراً لخدمة البحث العلمي وتطوير قطاع الصناعة المصرفية .

2-1 - أهمية البحث :

يعد التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية من الاساليب العريقة في تحليل الائتمان المصرفي غير أنه مهملاً في العراق على الرغم من ان هذا النوع من التحليل يكشف عن الجوانب السلبية في أنشطة الائتمان المصرفي بهدف دراستها ومعالجتها فضلاً عن الجوانب الايجابية بهدف تعزيزها وتطويرها ، وتبرز أهمية التحليل الائتماني بكونه مجالاً تطبيقياً للاكاديميين وغيرهم .

3-1 - هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى تحقيق الأهداف الآتية :

- 1- استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقويم الاداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة .
- 2- إظهار أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق وبشكل خاص نشاط مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة 2005-2007 المالية .

4-1 - فرضية البحث :

إن اجراء التحليل المالي على أنشطة المصرف الائتمانية سيوفر معلومات مفيدة لعملية التخطيط والرقابة وتقويم الاداء واتخاذ القرارات الرشيدة وكشف الفرص الاستثمارية الجديدة لادارة المصرف .

المحور الثاني - طبيعة الائتمان المصرفي :

يعد الائتمان المصرفي مرحلة مهمة من مراحل تطور الخدمات المصرفية ويعد من أهم إيرادات المصارف التي تستند الى دراسة اوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل ، إذ تعبر عملية الائتمان عن الثقة التي تنشأ بين المقرض (المصرف) والمقترض من المصرف (الزبون) التي تدل على توافق الرغبة والحاجات بين من تتوافر لديه الاموال ومن يحتاج إليها ، ومن الضروري معرفة أن دور الائتمان مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني ، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن تشغيل الابدبي العاملة ويزيد من طاقة الانتاج والدخل الوطني ولاشك ان اهدافا بهذه الاهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصاً من السلطات النقدية والمالية (المصرف المركزي العراقي) للرقابة على الائتمان ومتابعة حسن توجهه ومساره خوفاً من الافراط فيه في الظروف غير المستقرة ، أو قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والانتاجية. وعليه فان الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ، إذ أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيس لايرادات اي مصرف مهما تعددت مصادر إيراداته الأخرى وتنوعت ومن دونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد الوطني ، ولكنه في الوقت ذاته استثمار تحيط به المخاطر الكثيرة بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة ، وعلى الرغم من ذلك بقي الائتمان اكثر مجالات الاستثمار ايجابية للمصارف بصورة عامة نظرا لارتفاع الفوائد المتحققة عنه مقارنة بالاستثمارات الأخرى مما جعل الائتمان الاستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية لعموم المصارف . وسوف نتناول في هذا المحور الفقرات الرئيسية الآتية :

1-2 نشأة الائتمان المصرفي ، مفهومه وتعريفه :

لقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية ، إذ أن الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الاولية والبسيطة الى عهود قديمة ، إذ عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ اوائل القرن التاسع الميلادي وبعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم انتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الارباح وتراكمها . (ارشيد وجودة،1999: 39) كما توسع دور الائتمان بعد تلك المدة في المصارف مما جعل التعامل بالائتمان المصرفي عادة شائعة بين الافراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات من جهة وبين البلدان المختلفة من جهة اخرى .

ويقصد بالائتمان على وجه العموم بانه عمليات الإقراض والاقتراض ، ذلك لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطرف الأول إلى الطرف الثاني على سبيل الإقراض ، وقد يجري ذلك مباشرة بين صاحب المال والمقترض ، غير أن الجانب الأكبر يجري عن طريق المصارف التي تقوم بدور الوساطة بين الطرفين ، مما يجعل الائتمان ضرورة جوهرية للتقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة مما يمكن رجال الأعمال من مباشرة أعمالهم أو توسيعها وفي ذلك زيادة لإنتاجية رأس المال .

إن اصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض ، واصطلاحاً : هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة ، ويراد به ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها. (الدغيم وآخرون ، 2006 : 1) ولقد عرف الكتاب الاقتصاديين الائتمان بتعاريف متعددة مختلفة في مضمونها عن المحاسبين والماليين ، فإذا جرى التحري عن معنى الائتمان باللغة الانكليزية credit يلاحظ انه ناشيء من عبارة credo اللاتينية ، وهي تركيب لاصطلاحين : Crad وتعني باللغة السنسكريتية ثقة أما do فتفهم باللغة اللاتينية بمعنى أضع ، وعليه فالمصطلح معناه (اضع الثقة)

ويقصد بالائتمان : (علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات او نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلاً ، وفي اجل معين بشكل سلع او نقود او خدمات ، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً) . (الغزي، 1976، 12) كما يمكن تعريف الائتمان على انه: (مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على الاقيام الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) الى وقت معين في المستقبل) هذا المفهوم المبسط للائتمان يمكن ان يعبر من وجهة نظر اخرى عن مفهوم الدين ، إذ أن الأخير يمثل تعهداً بالدفع في المستقبل غالباً ما يكون بشكل نقدي . ومثلما يمثل الائتمان حقاً بتسلم الاموال المقرضة في وقت لاحق على اقراضها فان الدين كذلك وكلاهما يصاحب وعدا بالدفع في المستقبل اي بعد انقضاء وقت الاستدانة او الاقتراض . (ارشيد وجودة، 1999: 31-32)

ويعرف الائتمان المصرفي بأنه : (تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالاموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة

توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر). (عبد الحميد، 2000: 103)
 ويعرف كذلك بأنه: قيام المصارف بمختلف تخصصاتها بتقديم سقوف تمويلية، أي منح تسهيلات ائتمانية (جاري مدين، قروض، خصم الكمبيالات، ... الخ) للقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة. (الشيخلي، 2001: 18) ولقد عرف الاقتصاديون الائتمان المصرفي بأنه: (مناجرة المصارف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات وافراد المجتمع وتخضع الى اسس استقر عليها العرف المصرفي). (الخرجي، 2002: 10)

2-2 تصنيف الائتمان المصرفي :

يمكن تصنيف الائتمان (بحسب تعليمات المصرف المركزي العراقي) الى مجموعات بحسب ضمان التسديد، وذلك على النحو الآتي: (الشيخلي، 2009: 41)
 أولاً - الائتمان الممتاز: ويشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل.
 ثانياً - الائتمان الجيد: وهو الائتمان غير مستحق السداد أي لم يحن وقت تسديده.
 ثالثاً - الائتمان المتوسط: وهو الائتمان المستحق السداد ولم يمضي على استحقاقه 90 يوماً.
 رابعاً - الائتمان دون المتوسط: وهو الائتمان الذي مضى على موعده استحقاقه أو إستحقاق أحد أقساطه أو الفوائد أكثر من 90 يوماً.
 خامساً - الائتمان الرديء: وهو الائتمان الذي مضى على موعده استحقاقه 180 يوماً.
 سادساً - الائتمان الخاسر: وهو الائتمان الذي مضى على تاريخ استحقاقه أكثر من سنة.

2-3 شروط منح الائتمان ومعاييرها :

تتضمن شروط منح الائتمان الضوابط الآتية:
 أولاً - دراسة الكفاية المالية للزبون.
 ثانياً - النشاط الاقتصادي الذي يعمل به الزبون.
 ثالثاً - الغرض من طلب الائتمان.
 رابعاً - توثيق الائتمان بالضمان المناسب لمبلغ الائتمان.
 خامساً - الوضع المالي للزبون المقترض.

يقوم المحلل المالي بتطبيق أحد المنهجين عند قيامه بإجراءات الموافقة على منح الائتمان وعلى النحو الآتي: (مطر، 2003: 379)

أولا - منهج (5p's) :

- 1- تفويم الاشخاص (أي الزبائن) People .
- 2- تفويم الغرض من التسهيلات Purpose .
- 3- تفويم قدرة الزبون على السداد Payment .
- 4- الحماية Protection .
- 5- التوقعات Perspective .

ثانيا - منهج (5C's) :

تعتمد عملية دراسة معايير منح الائتمان على تفويم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده الى المصرف في المواعيد المحددة حسب الاتفاق ، ويعد نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ (5C's) ابرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومناحي الائتمان عند منح القروض ، وسميت بهذا الاسم لانها تتضمن خمسة معايير لمنح الائتمان كل منها يبدأ بالحرف C وفيما يأتي استعراض لهذه المعايير:

- أولا - الشخصية Character .
- ثانيا - القدرة Capacity .
- ثالثا - رأس المال Capital .
- رابعا - الضمان Collateral .
- خامسا - الظروف المحيطة Conditions .

وتعد عملية تحليل المعايير الائتمانية الخاصة بالمقترض التي تم ذكرها أعلاه مهمة جدا لادارة المصرف لغرض مساعدتها في اتخاذ قرار ائتماني سليم .

أما المعايير الخاصة بالمصرف فتتمثل بالآتي :

- أولا - درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليا وقدرته على توظيفها .
 - ثانيا - نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في إتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها .
 - ثالثا - الهدف العام الذي يسعى المصرف الى تحقيقه خلال المرحلة القادمة .
 - رابعا- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي ، وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية .
- 2-4 العوامل المؤثرة في قرار حجم الائتمان المصرفي الممنوح والرقابة عليه :

توجد عوامل كثيرة تؤثر في قدرة المصرف على قرار منح الائتمان ، وأيضا تؤثر في حجم الائتمان نفسه ومن ابرز هذه العوامل الآتي: (العلاق، 1998: 94) .

أولا - موارد المصرف المالية : وتتمثل في رأس المال والاحتياطيات والودائع المختلفة والاقتراض من المصرف المركزي والمصارف الاخرى .

ثانيا - السياسة النقدية والنظام النقدي السائد : بإمكان الحكومة زيادة الائتمان او تخفيضه في ضوء سياستها المالية والنقدية .

ثالثا - الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع : حيث تلجأ المصارف الى تقديم التسهيلات المصرفية المختلفة لزيادة الانتاجية وتمويل المشاريع المختلفة ، وفي ظروف التضخم تلجأ السياسات النقدية الى تحديد الائتمان لكبح جماح التضخم .

رابعا - الطلب على القروض : يتحدد الطلب على الائتمان بعوامل كثيرة في مقدمتها التطورات الاقتصادية ، وفرص الاستثمار، وسعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال .

وهناك مجموعة ضوابط تحدد قدرة المصرف على منح الائتمان إذ يمنح الائتمان النقدي والتعهدي من لجنة مختصة وتعطي الصلاحيات للمستويات الأدنى بحيث يراعى فيها شرط منح الائتمان لقاء ضمانات كافية مع تحديد سقف لمجموع الائتمان الممنوح من إدارات الفروع لا يمكن تجاوزه الا بالرجوع الى لجنة الائتمان مع ملاحظة ما يأتي : (توفيق والشخلي، 2002: 23)

أولاً- تحديد نسب الائتمان الممنوح الى الضمانات المقدمة والتقدير المالي للمقترض ، وفي حالة تجاوز الحدود الائتمانية فان الاستثناءات يجب بحثها بناء على سياسات واجراءات المصرف، بالاضافة الى ان تقارير المصرف يجب أن توفر بشكل كافي للمستثمرين ومسؤولي الائتمان المعلومات الدقيقة حول التعرض لمخاطر الائتمان وخطوط الموافقة الائتمانية في الوقت المناسب . (اتحاد المصارف العربية، 2005: 37)

ثانيا- التحقق من ممارسة المقترض لاحد الانشطة الاقتصادية مما يضمن قيامه بالتسديد مستقبلا ثالثاً - فحص القرض الذي سيمنح للمقترض وهل هو ضمن نشاطه الاعتيادي او سيتم انفاقه في امور غير منتجة .

رابعا - قيام قسم الائتمان في الادارة العامة بالفحص والتحقق بصورة مباشرة للمعلومات المدرجة في الاستثمارات المقدمة من الفروع وخاصة التقدير المالي وصحة الضمانات .

خامسا - منح الصلاحيات بمنح الائتمان الى ادارات الفروع بعد مضي مدة مناسبة تظهر فيها ادارة الفرع دقتها في تقدير الائتمان المقترح والمعلومات الخاصة بالمقترضين .

ولضمان حماية اموال المصارف واصحاب الودائع يمكن تحديد مجموعة من القيود الرقابية التي ينبغي ان تكون معلومة للمصرف وللزبائن الراغبين بالاقتراض ومن بين هذه القيود:

(العلاق، 1998: 94)

أولاً - تنظيم الاقتراض من قبل النظام المالي كجزء من السياسة النقدية ، وتمثل عمليات السوق المفتوحة الوسيلة العامة لتحديد توسع الاقتراض ومن اشكال الضوابط الاكثر انتقائية تنظيم تمويل البيع بالتقسيط للمستهلكين (الشراء بالتقسيط) وفي ظل هذا التدبير تنظم السلطات عمليات شراء بعض السلع فتشترط حدا ادنى للدفعة المقدمة ومدة قسوى للسداد .

ثانياً - الضوابط التي يمارسها المصرف على المدينين لضمان سداد المقترضين لديونهم في اوقاتها ولتقليل خطر الديون المعدومة الى الحد الأدنى ، وتتضمن هذه الضوابط الاتي :

- 1- تقدير ملاءة الزبائن القدامى والجدد .
- 2- اقناع الزبائن المتكئين بالدفع بسرعة (من خلال الخصومات النقدية للدفع الفوري والرسائل التذكيرية .. الخ) .
- 3- السعي لاستعادة الديون .

وتهدف الرقابة على الائتمان والمتضمنة في سياسة الاقتراض الى تخفيض الاموال الموظفة مع المدينين الى الحد الادنى لتحسين الربحية وزيادة السيولة وتقليل حدة المخاطر .

ثالثاً - تضيق الائتمان ، وهو إجراء خارج إطار صلاحيات المصرف تتخذه السلطات النقدية لتخفيض مقدار الائتمانات التي تمنحها المصارف ويشكل مثل هذا الاجراء الذي له تأثيره الواضح على سياسة الاقتراض جزء من السياسة النقدية للحكومة التي تهدف الى تخفيض الطلب الكلي بتقليل توفر الائتمانات ورفع معدلات الفائدة .

رابعاً - طالبت لجنة بازل للرقابة المصرفية المصارف بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأسمال مناسب لا يقل عن 8% وارتفعت لتصبح 12% ، ثم تغيرت هذه النسب وهناك مقترح كحد أقصى ان ترتفع كفاية رأس المال الى 30% لتغطية المخاطر التشغيلية .

المحور الثالث : المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي :

يعد التحليل الائتماني أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة إذ تشكل مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي الى تجميد جزء هام من اموال المصرف نتيجة عدم قدرة الزبائن الحاصلين عليها على سداد اقساطها وفوائدها مما يؤدي الى تعرض المصرف المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار الى خسارة حقيقية مادية تتمثل في إعدام الدين وفوائده خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسهيلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من المصرف للمقترض المتعثر في السداد فضلا عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الاموال لدى المصرف ، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وتقليل ارباحه وزيادة خسائره . وسوف نتناول في هذا المحور الفقرات الرئيسية الآتية :

3-1 أهمية التحليل الائتماني :

يعد التحليل المالي ذا أهمية كبيرة للاطراف التي يهملها الاطمئنان الى أن المصرف يقوم بالاستخدام الامثل لموارده وأن إدارة المصرف تؤدي مهمتها بكفاية عالية ، وهذه الاطراف هي (إدارة المصرف ، والمصرف المركزي ، والمساهمون ، والمودعون) . (رمضان وجودة، 2006: 263) ويتضمن التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية وفهمها وبمساعدة بيانات اضافية اخرى في ضوء اعتبارات معينة ولاغراض محددة ، فقد يكون لاغراض تقويم قرار أو فرصة استثمارية أو لاغراض تقرير منح ائتمان والتنبؤ بالتعثر المالي أو بهدف تقويم الاداء ، إذ يقوم المصرف بتوظيف الاموال الموضوعة تحت تصرفه في مجالات مختلفة لكل نوع منها معدل ربحية خاص ومختلف عن غيره وعلى ادارة المصرف أن توازن بين كل هذه الاعتبارات المتمثلة في السيولة والمخاطرة والتكلفة بشكل يحقق للمصرف اكبر قدر ممكن من الارباح دون المساس بالحد اللازم من السيولة مع الاخذ بالحسبان جانب الحيطة والحذر من المخاطرة . (جعفر، 1996: 301-302) ويعد التحليل المالي للمؤسسات والشركات التي تقدم طلبا للاقتراض من المصرف ذا اهمية كبيرة لادارة الائتمان فيه ، إذ ان قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منعها يعتمد ويبني أساسا على نتائج هذا التحليل ، وقد يتوقف الحكم على مدى كفاية الادارة أي مدى نجاحها أو فشلها في إدارة اموال المصرف على قرارات مسؤولي الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية ، فاذا تم اتخاذ قرارات خاطئة باعطاء تسهيلات ائتمانية لمؤسسات وشركات مركزها المالي ضعيف ، فان ذلك يؤدي الى ارتفاع رصيد القروض المعدومة مما يؤثر بعد ذلك في نتائج أعمال المصرف وربما يهدد بقاءه واستمراره ، أما اذا جرى اجراء التحليل المالي بالشكل الصحيح من متخصصين أكفاء في التحليل المالي فان

قرارات الإدارة فيما يتعلق بالائتمان سوف تكون رشيدة ، ومن ثم تنخفض نسبة القروض المعدومة ويحقق المصرف ارباحا اكثر. (ارشيد وجودة،1999 : 232-233) ويمكن ادراك أهمية التحليل المالي في مجال النشاط المصرفي نظرا لضخامة الاموال التي يتعامل فيها هذا القطاع وسرعة دوران رأس المال العامل فيه فضلا عن الدور المتميز الذي يحتله القطاع المصرفي في الهيكل الاقتصادي للدولة الامر الذي يدفع الكثير من الاطراف من متخذي القرارات الى الاهتمام بما تقدمه المصارف من بيانات ومعلومات عن نتائج نشاطها لمساعدتها في ترشيد القرارات الاقتصادية .

2-3 التقارير والكشوفات الدورية المستخدمة في التحليل الائتماني :

تعد التقارير والكشوفات الدورية بما تتضمنه من معلومات تفصيلية عن اوضاع كل مصرف وسيلة فعالة من وسائل الرقابة التي يمارسها المصرف المركزي. اذ ان هذه البيانات والكشوفات تتناولها اجهزة فنية في المصرف المركزي بالدراسة والتحليل لاستخلاص العديد من المؤشرات واستخدمها لكي تعطي صورة واضحة عن اوضاع كل مصرف ، ويعد الائتمان المحور الرئيس الذي ترتكز عليه موجودات المصارف، اذ أن الغرض من هذه الموجودات هو توفير الائتمان للاحتياجات المختلفة اساسا وبما ان المصارف ما هي الا مؤسسات تتعامل بالائتمان فيكون طبيعيا أن يحتل القسم الاكبر من موجودات المصارف. (الغزي،1975: 188) وهناك نوعين من التقارير والكشوفات السنوية المرافقة للقوائم المالية الختامية وهي :

أولا - كشوف مرفقة بقائمة المركز المالي - ومن هذه الكشوف ما يأتي :

- 1- كشف التسهيلات الائتمانية .
- 2- كشف المخصصات .
- 3- كشف بالاعتمادات المستندية .
- 4- كشف بالالتزامات العرضية .

ثانيا : الكشوفات المرفقة بقائمة الدخل - ومن هذه الكشوف ما يأتي :

- 1- الفوائد المحصلة .
- 2- العمولات الدائنة .
- 3- كشف تفصيلي لتصنيف السلف والقروض الممنوحة والحسابات الجارية المدينة .

إن المؤشرات المالية أدوات مفيدة في التحليل الائتماني اذا استخدمت بشكل صحيح وفسرت بعناية ، والمقصود بالمؤشرات المالية إظهار العلاقات بين الارقام الموجودة في التقارير المالية

وتختلف درجة التركيز على علاقات محددة حسب الغرض الذي يسعى إليه المحلل المالي فمثلا إذا كان المحلل مانح ائتمان قصير الأجل فان الاهتمام هنا يتركز على تلك العلاقات التي تعكس قدرة الزبون على سداد التزاماته قصيرة الاجل ومدى المخاطر المرتبطة بمنح هذا الائتمان ، أما إذا كان المحلل المالي مانح ائتمان طويل الاجل فان الاهتمام في هذه الحالة يتركز على تلك العلاقات التي تعكس القدرة التشغيلية والقدرة على توليد الدخل للزبون محل الدراسة. ويعد قصر مدة الائتمان قاسم مشترك بين الأمان والسيولة لأنه كلما قصر الأجل المحدد لانتهاء العملية الائتمانية كلما كانت أكثر أمنا وأعلى سيولة والعكس صحيح. (رمضان وجودة، 2006: 94) وعليه تفضل المصارف منح الائتمان قصير الأجل لانه يعد قليل المخاطرة وكذلك للتقليل من اثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة بالبلد ، وتتبع اجراءات مشددة جدا عند منح الائتمان فهي تطلب ضمانات كبيرة قد تتجاوز ضعف قيمة الائتمان الممنوح إضافة الى مجموعة من الاجراءات الروتينية المتبعة لغرض منح الائتمان .

3-3 المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل العمليات الائتمانية للمصرف .

إن المؤشرات المستخدمة في تحليل العمليات الائتمانية للمصرف التي تستخدم كأدوات تشخيص لعوامل النمو الحقيقي في الائتمان المصرفي من جهة ولعوامل الخلل في السياسة الائتمانية من جهة اخرى تساعد على اتخاذ القرارات الموضوعية لازالة عوامل الخلل وإيجاد الحلول لها إضافة الى مساندة وتعضيد عوامل النمو بهدف استمرارها ، ولغرض الوقوف على تحليل بيانات القوائم المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية ومعرفة معناها ومعزى العلاقات المالية المتداخلة فيما بينها . وعليه فان القوائم المالية المقارنة التي تغطي سنتين أو أكثر تعد ذات منفعة كبيرة ولها ان تغطي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وكلما طالت المدة يستفاد منها لاغراض المقارنات التاريخية لتساعد المحلل ومتخذ القرارات بالاعتماد عليها لمساندة المؤشرات الايجابية من جهة وإيجاد الحلول والمعالجات للجوانب التي تتطلب ذلك من جهة أخرى . (الشيخلي، 2004: 84)

ويستفاد من المعلومات والبيانات المثبتة في الحسابات الختامية والكشوفات المالية الملحقة بها بشكل اساسي في مجال التحليل الائتماني وذلك باستخدام المؤشرات المالية مما يعطي للمحلل مدلولات تساعده في تقييم نتيجة النشاط ومركزه المالي ، ومن مجموعات المؤشرات التي جرى

اختيارها الآتي :

اولا- مجموعة مؤشرات السيولة

وهي من أهم المؤشرات في مجال المصارف وتعني مدى قدرة المصرف على تحويل موجوداته الى نقدية دون التعرض الى خسائر كبيرة ، أما سيولة العملية الائتمانية فيقصد بها سرعة وسهولة تحويل هذه العملية الى نقود. والمقصود بسرعة تحويل العملية الى نقود المدة الزمنية التي ستمر قبل استحقاق القروض وهي ما يقابل ثبات الوديعة إذ يجب أن تكون هذه السرعة متناسبة مع معدل ثبات أو بقاء الودائع في المصرف حيث ان السرعة تتوقف على طول أو قصر الاجل الذي تنتهي بانتهاه العملية ، ومن هذه المؤشرات :

1- مؤشر مجموع النقدية الجاهزة الى مجموع الودائع والالتزامات المستحقة الأخرى .

ويتضمن بسط هذا المؤشر مجموع النقدية في خزينة المصرف مضافا إليها الأرصدة النقدية المودعة لدى المصرف المركزي بالعملة المحلية والأجنبية والنقدية المودعة لدى المصارف المحلية بالعملة المحلية والأجنبية فضلا عن النقدية المودعة لدى مصارف خارجية (تظهر في جانب الموجودات). أما مقام المؤشر فيتمثل بالودائع بأنواعها (تظهر في جانب المطلوبات) فضلا عن الالتزامات التي تتضمن الجزء غير المغطى من الكفالات والاعتمادات المستندية (الائتمان التعهدي) فضلا عن الالتزامات الأخرى المستحقة الأداء حين الطلب .

(جعفر، 1996: 308) والمقصود بالودائع بأنواعها أي تصنيفها حسب الزمن الى ثلاثة أنواع وكالاتي :

- أ- الودائع تحت الطلب : وتمثل الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع للمصرف ليتم الدفع بموجبها .
- ب- الودائع لأجل : وهي نوعان -
 - الودائع لأجل (المستحقة بتواريخ معينة) : وتمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامّة في إيداعها في المصارف لمدة محددة مقدما .
- الودائع لأجل بإخطار (أو الخاضعة لاشعار) : ويقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف على أن لا يجري السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بمدة تحدد عند الإيداع.
- ج- حسابات التوفير : تقوم المصارف غالبا بعمليات توفير أموال المودعين في صناديق التوفير

وهي لا تختلف بطبيعتها عن الودائع لاجل بإشعار إلا من حيث الاجراءات التي تتبع في الابداع والسحب وحجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبه في كل مرة .

2- مؤشر مجموع النقدية الجاهزة الى مجموع الحسابات الجارية والودائع .

يتضمن بسط هذا المؤشر النقد في الصندوق وهو النقد الجاهز في خزينة المصرف فضلا عن الاحتياطي النقدي المودع لدى المصرف المركزي فضلا عن ما يمتلكه المصرف من ودائع لدى المصارف الاخرى ومن المتوقع ان يكون هذا الرقم ليس كبيرا ، ويتمثل مقام المعادلة بالحسابات الجارية مضافة للودائع بأنواعها (تحت الطلب ، ولأجل ، والتوفير). وتمثل الودائع بشكل عام أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف وهي بشقيها الودائع المحلية والودائع الاجنبية تؤلف المصدر الرئيس لأموال المصرف وتظهر في جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي ، ويستخدم هذا المؤشر لبيان مدى مساهمة الحسابات الجارية والودائع في توفير النقد في الصندوق ولدى المصارف حيث يمكن استثمار النقد المتأتي من الودائع الممنوحة للمصرف بوصفه مصدر رئيس في منح الائتمان .

3- مؤشر مجموع النقدية الجاهزة والاوراق المالية قصيرة الاجل الى الحسابات الجارية والودائع .

ويمثل بسط المؤشر ، البسط نفسه في المؤشرين السابقين مضافا إليهما الاوراق التجارية المخصومة والمبتاعة والتي هي بحوزة المصرف وتظهر في جانب الموجودات المتداولة من قائمة المركز المالي ، أما مقام المؤشر فيتمثل بالمقام نفسه في معادلة المؤشر السابق .

ثانيا- مجموعة مؤشرات الربحية :

يعد الربح هدف رئيس من أهداف المصارف فضلا عن اهتمامها بتحقيق أهداف أخرى اجتماعية واقتصادية ، وفيما يتعلق بالائتمان سيجري اختيار المؤشرات الآتية :

1- مؤشر إجمالي الاستثمارات والقروض والسلف الى إجمالي الحسابات الجارية

والودائع .

ويقيس هذا المؤشر مدى كفاية المصرف في مجال استثماره لاجمالي الودائع المتاحة له في سبيل تحقيق الأرباح ، فالاستثمارات تعني مقدار ما يوظفه المصرف من أموال على شكل أوراق مالية ، أما الاوراق التجارية المخصوصة فتمثل الكمبيالات التي يقوم التجار وغيرهم بخصمها لدى المصرف. أما القروض والسلف فهي المبالغ الممنوحة للمقترضين (ولم يحين موعد سدادها بعد) . (وتظهر جميعها في جانب الموجودات في قائمة المركز المالي) ، كما يمثل مقام المؤشر الودائع جميعها (تحت الطلب ، ولأجل ، والتوفير) .

2 - مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) الى متوسط القروض والسلف .

ويقيس هذا المؤشر مدى تحصيل الفوائد الدائنة كإيرادات للمصرف وهو ناتج عن القروض والسلف الممنوحة خلال السنة ، ويتمثل بسط المؤشر بالفوائد الدائنة التي يتقاضاها المصرف كإيرادات خلال العام مقابل القروض والسلف والحسابات المدينة التي قام بمنحها (يظهر في جانب الإيرادات في قائمة النتيجة) ، أما مقام المؤشر فيتكون من متوسط قيمة القروض والسلف وهو حاصل قسمة (القروض والسلف أول المدة + القروض والسلف آخر المدة) على 2 .

3- مؤشر هامش الفائدة الى الموجودات المتداولة (العاملة) .

تمثل الفوائد الدائنة إيرادات للمصرف عن القروض الممنوحة للغير بينما تمثل الفوائد المدينة نفقات يدفعها المصرف عن الودائع التي يستلمها من الغير (يظهر في جانب المصروفات في قائمة النتيجة) والفرق بينهما يمثل ربح المصرف ، ويجري احتساب هامش الفائدة في هذا المؤشر من خلال تقسيم هامش ربح الفائدة على الموجودات المتداولة (العاملة) ، وتشمل الموجودات المتداولة (العاملة) كافة الموجودات باستثناء النقدية والموجودات الثابتة.

4- مؤشر صافي الربح بعد الضرائب الى الفوائد الدائنة .

ويجري استخراج هذا المؤشر (صافي الربح بعد الضريبة) من قائمة النتيجة وتقسيمه على الفوائد الدائنة لغرض معرفة مدى مساهمة إيرادات الفوائد الدائنة في خلق صافي الربح بعد استقطاع الضريبة .

ثالثا- مجموعة مؤشرات توظيف الاموال (مجموعة مؤشرات التشغيل) :**1- مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات الى مجموع الموجودات .**

ويشمل الائتمان النقدي (القروض والسلف ، والحسابات الجارية المدينة ، والأوراق التجارية المخصومة) وهو أكبر بند في جانب الموجودات في قائمة المركز المالي لأي مصرف عادة ، أما الاستثمارات فتشمل الاستثمارات المختلفة التي تقوم بها المصارف بهدف استغلال فائض السيولة النقدية لديها عن طريق شراء الأراضي والمباني وإنشائها وكذلك عن طريق شراء الأسهم والسندات والحوالات (وزارة المالية ، 1992 : 94) ويمكن تقسيم الاستثمارات الى طويلة الأجل وقصيرة الأجل وتظهر في جانب الموجودات في قائمة المركز المالي ، ويقاس هذا المؤشر بتوظيف الأموال في مجال (الاستثمارات والائتمان النقدي بوصفها أفضل تشغيل لمبالغ الودائع) قياسا الى مجموع الموجودات .

2- مؤشر الائتمان النقدي الى مجموع الموجودات .

يقتصر هذا المؤشر في توظيف الأموال وتشغيلها في الائتمان النقدي حصرا وفصله عن باقي الاستثمارات قياسا الى مجموع الموجودات .

3- مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات الى الحسابات الجارية والودائع .

ويقاس هذا المؤشر بتوظيف الأموال في مجال (الائتمان النقدي والاستثمارات بوصفه أفضل تشغيل لمبالغ الودائع) قياسا الى الحسابات الجارية والودائع .

4- مؤشر الائتمان النقدي الى الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب .

ويقاس هذا المؤشر بتشغيل الأموال في الائتمان النقدي قياسا بالحسابات الجارية والودائع وتمثل الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب أكبر بند في جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي وهذا أمر طبيعي في جميع المصارف إذ تعتمد هذه المصارف عليها اعتمادا كبيرا بوصفه مصدر رئيس مهم من مصادر الحصول على الأموال ، وتشكل الودائع تحت الطلب نسبة كبيرة من مجموع ودائع المصرف .

رابعاً- مجموعة مؤشرات متانة رأس المال :

- 1- مؤشر رأس المال المقرر المدفوع الى الائتمان النقدي والاستثمارات .
رأس المال المدفوع . وهو الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وأية اضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في مدد لاحقة ، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر .
- 2- مؤشر رأس المال المدفوع الى الائتمان النقدي .
ويقصد به رأس المال المستثمر في نشاط المصرف قياسا الى الائتمان النقدي (القروض والسلف ، والحسابات الجارية المدينة ، والأوراق التجارية المخصومة) فقط .

خامساً- مجموعة مؤشرات المقترضين :

- 1- مؤشر القروض والسلف الى الحسابات الجارية والودائع .
والمقصود بهذا البند القروض أو ما هو بطبيعتها بشكل عام وهو أكبر بند في جانب الموجودات في قائمة المركز المالي أي انها تمثل الشكل الرئيس لتوظيفات أموال المصرف ، وتبين مدى اعتماد المصارف على الحسابات الجارية والودائع في توفير الائتمان .
- 2- مؤشر تطور القروض الى القروض في السنة السابقة .
ويعكس هذا المؤشر توسع الائتمان الممنوح من قبل المصرف والناجم عن زيادة الطلب على الائتمان في القروض (قروض السنة الحالية - قروض السنة السابقة) .
- 3- مؤشر القروض والاستثمارات الى الودائع وحقوق الملكية .
ويقاس هذا المؤشر درجة النشاط في مجال توظيف المصرف للودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات إذ تشمل الاستثمارات محفظة الأوراق المالية وأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة .
- 4- مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض .
ويبين هذا المؤشر مقدار الخسارة المتوقعة نتيجة للديون المشكوك في تحصيلها قياسا باجمالي القروض الممنوحة .

5- مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات الخطرة .

يقيس هذا المؤشر درجة أهمية حقوق الملكية الى الموجودات الخطرة . والموجودات الخطرة : هي كافة الموجودات المصرفية عدا النقد في الصندوق والاستثمارات الحكومية كافة (كونها مضمونة) بحسب تعليمات المصرف المركزي العراقي .

المحور الرابع : تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي للمدة من 2007-2005

1-4 تأسيس المصرف :

أسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار بوصفه شركة مساهمة برأسمال اسمي قدره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش / 5211 والمؤرخة في 1993/7/7 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حينذاك المرقم (36) لسنة 1983 المعدل مدفوعاً منه 25% أي (100) مليون دينار وبعد الحصول على اجازة العمل المصرفي الصادرة عن المصرف المركزي العراقي بكتابه المرقم ص أ/د/4/491 بتاريخ 28 / أيلول / 1993/ وفقاً لاحكام قانونه السابق المرقم (64) لسنة 1976 وياشر المصرف عمله وفتح فرعه الرئيس ابوابه للجمهور يوم 1994/5/8 ، وما ان زاول المصرف اعماله من خلال فرعه الرئيس حتى بادر المساهمون خلال العام 1994 الى تسديد القسط الثاني من رأس المال وقدره (100) مليون دينار فأصبح رأس المال المدفوع (200) مليون دينار وبعد ان حقق المصرف أرباحاً مجزية خلال المدة المنتهية في 1996/12/31 قررت الهيئة العامة رسملتها باضافة ما يعادل القسطين الباقيين الذين مجموعهما (200) مليون دينار مداولة من الارباح الى رأس المال ليصبح رأسماله المقرر البالغ (400) مليون دينار مدفوعاً بالكامل وبعد ثلاث سنوات اي في عام 1999 توجه المصرف الى زيادة رأسماله الاسمي والمدفوع بشكل متوالٍ سنة بعد اخرى حتى بلغ في نهاية عام 2006 (27) مليار دينار عراقي وخلال عام 2007 جرت اضافة مبلغ (4) مليار دينار من الارباح الى رأس المال ليصبح المدفوع منه (31) مليار دينار. (التقرير السنوي، 2007: 12)

2-4 طبيعة الأنشطة التي يقوم بها المصرف :

يتولى المصرف القيام بمختلف انواع الانشطة المصرفية والاستثمارية المحلية والدولية ، ولدى

المصرف حالياً (16) فرعاً عاملاً داخل القطر ثمانية منها داخل مدينة بغداد وثمانية أخرى خارجها. واشترك المصرف منذ عام 1994 في تأسيس شركة الشرق الأوسط لانتاج وتسويق الاسماك (مساهمة خاصة) التي كان رأسمالها المدفوع (236) مليون دينار واصبح عام 2007 (300) مليون دينار وذلك بنسبة 20% منه مداولة، كما ساهم عام 2006 في تأسيس الشركة العراقية للكفالات المصرفية بنسبة (11%) من رأسمالها المدفوع البالغ (5,45) مليار دينار، وقد تميز عام 2007 بقيام المصرف بالاكتتاب في اسهم اربع شركات مساهمة مجموع رؤوس أموالها المدفوعة (1,89) مليار دينار ومقدار مساهمة المصرف فيها (462,5) مليون دينار لأعمالها وأنشطتها ذات العلاقة باحتياجات المصرف إضافة الى تنوع محفظته من أسهم الشركات. ويهدف المصرف من خلال ممارسة أنشطته الى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة والمساهمة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق على وفق إطار السياسة العامة للدولة وبما يحقق أهداف المصرف ونموه وتطوره .

3-4 تنمية الموارد البشرية في المصرف :

تقع على عاتق العاملين في المصرف بمختلف درجاتهم مسؤولية التطوير والتحديث وتنفيذ الخطط والبرامج على وفق السياسة التي يضعها أو يرسمها مجلس الإدارة ، لذا تحرص إدارة المصرف العليا على تطوير موارده البشرية بتنمية قابلياتهم وتوسيع مواهبهم وقدراتهم الادارية والمصرفية من خلال وضع برامج وعقد ندوات وإثارة مناقشات وإقامة دورات تدريبية لهم ، فضلا عن رفع مستوى العاملين ومدرائهم مما يؤدي الى تحسين الإنتاجية وترشيد النفقات بهدف تطوير مستوى أداء الأعمال والخدمات المقدمة الى الزبائن. وقد جرى توفير مجموعة شاملة ومتنوعة من برامج التطوير والتدريب داخل القطر وخارجه حيث أقيمت خلال سنة 2006 (63) دورة تدريبية شارك فيها (269) منتسب منها (37) نفذت خارج العراق خصيصاً لأغراض النظام المصرفي الحديث (ORION FINANCE) وتضمنت الدورات الأخرى مواضيع الائتمان والتسهيلات المصرفية فضلا عن الدورات في المجالات المحاسبية والمالية والرقابية والحاسبات الالكترونية واللغة الانكليزية ودورات التحويلات المصرفية (WESTERN UNION) .

لقد تناولنا بالشرح المختصر المفيد في الجانب النظري المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل العمليات الائتمانية وقسمناها الى خمس مجموعات وسوف نبدأ باستخدام هذه المجموعات في الجانب التطبيقي معتمدين في عملية حسابها على البيانات والحسابات الختامية لمصرف الشرق

الايوسط العراقي للاستثمار للفترة من 2005-2007 المالية .

4-4 مجموعة مؤشرات السيولة وتطورها المئوية :

من الكشف (1) الخاص بمجموعة مؤشرات السيولة وتطورها المئوية نلاحظ ما يأتي :

كشف (1)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ)

كشف تحليلي لمؤشرات السيولة وتطورها المئوية خلال المدة من 2005-2007 المالية

ملاحظة : المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي .

ت	مؤشرات السيولة	مؤشرات السيولة المالية			مؤشرات التطور المئوية %		
		2007	2006	2005	100×3:4	100×2:4	100×2:3
	1	2	3	4			
1	مؤشر مجموع النقدية الجاهزة الى مجموع الودائع والالتزامات الأخرى	0,392	0,437	0,505	%115,6	%128,8	%111,5
2	مؤشر النقدية الجاهزة الى مجموع الحسابات الجارية والودائع	0,434	0,471	0,547	%116,1	%126	%108,5
3	مؤشر النقدية الجاهزة والاوراق المالية قصيرة الاجل الى الحسابات الجارية والودائع	0,445	0,478	0,553	%115,7	%124,3	%107,4

المصدر: إعداد الباحثان استنادا الى البيانات والحسابات الختامية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة من 2005-2007 المالية .

1- إن مؤشر مجموع النقدية الجاهزة الى مجموع الودائع والالتزامات الاخرى كانت بمقدار 0,392 مليون دينار نقدية جاهزة احتفظ بها المصرف خلال السنة 2005 المالية من مجموع الودائع والالتزامات الاخرى لمجابهة التزاماته الجارية والفورية . أما المبلغ المتبقي ومقداره 0,608 مليون دينار فقد وجهها المصرف الى الاستثمارات المختلفة ، ونلاحظ ارتفاع النقدية الجاهزة الى 0,437 مليون دينار عام 2006 ، والى 0,505 مليون دينار عام 2007 وهذا معناه انخفاض استثمارات

المصرف بشكل طفيف بسبب عامل المخاطرة .

وإن ارتفاع مجموع النقدية الجاهزة لدى المصرف قياسا بمجموع الودائع والالتزامات الأخرى شكلت نسبة زيادة مقدارها 11,5% عام 2006 مقارنة بسنة الأساس 2005 ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 28,8% عام 2007 مقارنة بسنة الأساس 2005 هذا في حالة المقارنة على الأساس الثابت. أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير فإن مؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع والالتزامات الأخرى قد انخفض إلى 15,6% عام 2007 مقارنة بسنة الأساس 2006 أي أن نسبة الانخفاض كانت 13,2% .

وبشكل عام إن سيولة المصرف كانت جيدة بالنسبة لمؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع والالتزامات الأخرى وبالمتوسط شكلت قيمة مقدارها 0,445 مليون دينار عراقي .

2- إن مؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الحسابات الجارية والودائع كانت بمقدار 0,434 مليون دينار عراقي نقدية جاهزة احتفظ بها المصرف خلال السنة 2005 ، أما المبلغ المتبقي من أرصدة الحسابات الجارية والودائع ومقداره 0,566 مليون دينار عراقي فقد وجهها المصرف نحو الاستثمارات. وارتفع المؤشر إلى 0,471 عام 2006 مقارنة بسنة الأساس 2005 ، ثم ارتفع المؤشر إلى 0,547 مليون دينار عام 2007 مقارنة بسنة الأساس 2005 .

إن ارتفاع مجموع النقدية الجاهزة بالمصرف قياسا بمجموع أرصدة الحسابات الجارية والودائع شكلت نسبة مقدارها 8,5% عام 2006 مقارنة بسنة الأساس 2005 ، ثم ارتفعت النسبة إلى 26% عام 2007 على الأساس الثابت. أما على الأساس المتغير فقد ارتفعت النسبة إلى 16,1% عام 2007 قياسا بالسنة المالية 2006 .

وبشكل عام إن سيولة المصرف كانت جيدة بالنسبة إلى مؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الحسابات الجارية والودائع بالمتوسط شكلت قيمة مقدارها 0,484 مليون دينار عراقي .

3- إن مؤشر مجموع النقدية الجاهزة والأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع فقد كانت بمقدار 0,445 مليون دينار عراقي نقدية جاهزة وأوراق مالية قصيرة الأجل احتفظ بها المصرف خلال السنة 2005 من مجموع الحسابات الجارية والودائع. أما المبلغ المتبقي منه 0,555 مليون دينار فقد وجهه المصرف نحو الاستثمارات. ارتفعت النقدية الجاهزة والأوراق المالية

قصيرة الاجل الى 0,478 عام 2006 ، ثم ارتفعت الى 0,553 عام 2007 .
 إن ارتفاع مجموع النقدية الجاهزة والاوراق المالية قصيرة الاجل قياسا بمجموع الحسابات الجارية
 والودائع شكلت نسبة مقدارها 7,4% عام 2006 ارتفعت الى 24,3% عام 2007 على الاساس
 الثابت . أما على الاساس المتغير فقد ارتفعت النسبة الى 15,7% عام 2007 .
 بشكل عام ان سيولة المصرف بالنسبة لمؤشر مجموع النقدية الجاهزة والاوراق المالية قصيرة
 الاجل الى الحسابات الجارية والودائع كانت جيدة وبالمتوسط شكلت قيمة مقدارها 0,492 مليون
 دينار عراقي .

4-5 مجموعة مؤشرات الربحية وتطورها المئوية :

من الكشف (2) الخاص بمجموعة مؤشرات الربحية وتطورها المئوية نلاحظ ما يأتي :

كشف (2)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ)

كشف تحليلي لمؤشرات الربحية وتطورها المئوية خلال المدة من 2005-2007 المالية

ملاحظة : المبالغ مقربة لاقرب مليون دينار عراقي .

مؤشرات التطور المئوية %	مؤشرات الفترة المالية			مؤشرات الربحية	ت
	2007	2006	2005		

100×3:4	100×2:4	100×2:3	4	3	2	1	
% 85,2	% 76,37	% 89,6	0,501	0,588	0,656	مؤشر إجمالي الاستثمارات والقروض والسلف الى إجمالي الحسابات الجارية والودائع	1
% 193,8	% 328,3	% 169,4	0,847	0,437	0,258	مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) الى متوسط قيمة القروض والسلف الممنوحة	2
% 135,5	% 123,5	% 91,2	0,042	0,031	0,034	مؤشر هامش الفائدة الى الموجودات المتداولة (العاملة)	3
% 81,9	% 64,4	% 78,6	0,699	0,853	1,085	مؤشر صافي الربح بعد الضرائب الى الفوائد الدائنة	4

المصدر: إعداد الباحثان استنادا الى البيانات والحسابات الختامية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة من 2005-2007 المالية .

1- إن مؤشر إجمالي الاستثمارات والقروض والسلف كانت بمقدار 0,656 مليون دينار عراقي من اصل إجمالي الحسابات الجارية والودائع عام 2005 بعبارة اخرى اذا كانت ارصدة الحسابات الجارية والودائع في المصرف تشكل مليار دينار عراقي فان 0,656 مليون دينار عراقي منها جرى توظيفها في الاستثمارات والقروض والسلف واحتفظ المصرف بالباقي ، ومقدارها 0,344 مليون دينار عراقي احتياط لمواجهة الحالات الطارئة أي ان نسبة توظيف اموال المتعاملين مع المصرف كانت بمقدار 65,6% ، والنسبة الباقية ومقدارها 34,4% نسبة احتياط لمواجهة الحالات الطارئة كالسحب من الحسابات الجارية والودائع وهي نسبة معتدلة وجيدة .

والملاحظ ان المصرف بدأ يخفف من ارتفاع استثماراته بشكل عام وكذلك الحال بالنسبة للقروض والسلف فقد انخفضت قيمة هذا المؤشر بمقدار 10,4% عام 2006 قياسا بسنة الاساس عام 2005 ، ثم انخفضت قيمة المؤشر مرة اخرى بمقدار 23,63% عام 2007 قياسا بسنة الاساس 2005 (طريقة الاساس الثابت) أما بالنسبة الى (طريقة الاساس المتغير) فان المؤشر انخفض بمقدار 14,8 عام 2007 قياسا بالنسبة الى سنة 2006 المالية كما تشير الى ذلك مؤشرات التطور المئوية .

2- يشير مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) الى ايرادات المصرف من تشغيل الاموال

المودعة لديه من القروض والسلف ونلاحظ ان ايرادات المصرف من هذا النشاط كانت بمقدار 0,258 مليون دينار عراقي قياسا بمتوسط قيمة القروض والسلف عام 2005 وهذه نسبة ايرادات عالية 25,8% . ارتفعت الى 43,7% عام 2006 ثم ارتفعت الى 84,7% عام 2007 وتشكل نسبة الارتفاع هذه مقدار 69,4% عام 2006 قياسا بسنة الاساس عام 2005 ، ثم ارتفعت الى 228,3% عام 2007 قياسا بسنة الاساس 2005(حسب طريقة الاساس الثابت). أما على الاساس المتغير فان نسبة الارتفاع عام 2007 كانت بمقدار 93,8% قياسا بسنة الاساس 2006 .

ومن الامور المهمة جدا ويجب الاشارة اليها ان مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) الى متوسط قيمة القروض والسلف لا يمكن ان يؤخذ بمعزل عن المؤشر الثالث في الكشف (2) وهو مؤشر هامش الفائدة الى الموجودات المتداولة (العاملة) إذ انه يكمل المؤشر الثاني ويعطي بعد طرحه منه صافي ربح المصرف بعد ان ينزل تكاليف الفوائد المدفوعة الى مودعي الاموال في المصرف سواء أكانت حسابات جارية أم ودائع أو غيرها .

3- ان مؤشر هامش الفائدة كان بمقدار 0,034 مليون دينار عراقي من أصل اجمالي الموجودات المتداولة (العاملة) عام 2005 . بعبارة اخرى اذا كانت ارصدة اجمالي الموجودات المتداولة (العاملة) في المصرف تشكل مليار دينار عراقي فان 0,034 مليون دينار منها هي هامش الفائدة المتحققة مقابل صافي الموجودات المتداولة (العاملة). أي ان مقدار صافي الفائدة المتحققة بعد طرح تكلفتها الكلية منها هي 4,5% . انخفضت عام 2006 الى 0,031 ، ثم ارتفعت الى 0,042 عام 2007 .

والملاحظ ان صافي هامش الفائدة انخفض عام 2006 مقارنة بسنة 2005 بنسبة 8,8% ثم ارتفع الى 23,5% عام 2007 على الاساس الثابت. أما على الاساس المتغير فقد ارتفع المؤشر الى 35,5% عام 2007 مقارنة بسنة الاساس 2006 .

4- إن مؤشر صافي الربح بعد الضرائب كان بمقدار 1,085 مليون دينار من أصل الفوائد الدائنة عام 2005 والبالغة واحد مليار دينار عراقي وهي قيمة عالية جدا. انخفضت قيمة هذا المؤشر الى 0,853 مليون دينار عام 2006 ، ثم انخفضت مرة اخرى الى 0,699 مليون دينار عام 2007 .

إن نسبة الانخفاض كانت في عام 2006 بنسبة مقدارها 21,4% مقارنة بسنة 2005 ، ثم انخفضت الى 35,6% عام 2007 مقارنة بسنة الأساس 2005 بحسب طريقة الأساس الثابت . أما بالنسبة لطريقة الأساس المتغير فقد ارتفعت النسبة عام 2007 حيث كانت نسبة الانخفاض 18,1% مقارنة بسنة الأساس 2006 .

4-6 مجموعة مؤشرات توظيف الاموال (مؤشرات تشغيل الاموال) :
من الكشف (3) الخاص بمجموعة مؤشرات توظيف الاموال (مؤشرات تشغيل الاموال) وتطورها
المئوية نلاحظ ما يأتي :

كشف (3)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ)
كشف تحليلي لمؤشرات التشغيل (توظيف الأموال) وتطورها المئوية
خلال المدة من 2005-2007 المالية

ملاحظة : المبالغ مقربة لا قرب مليون دينار عراقي .

مؤشرات التطور المئوية %			مؤشرات الفترة المالية			مؤشرات التشغيل (توظيف الاموال)	ت
			2007	2006	2005		
100×3:4	100×2:4	100×2:3	4	3	2	1	
% 81,5	% 68,9	% 84,5	0,463	0,568	0,672	مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات الى مجموع الموجودات	1

2	مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات الى الحسابات الجارية والودائع	0,810	0,682	0,571	% 84,2	% 70,5	%83,7
3	مؤشر الائتمان النقدي الى مجموع الموجودات	0,128	0,078	0,057	% 60,9	% 44,5	% 73,1
4	مؤشر الائتمان النقدي الى الحسابات الجارية والودائع	0,154	0,094	0,070	% 61,1	% 45,5	% 74,5

المصدر : إعداد الباحثان استنادا الى البيانات والحسابات الختامية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة من 2005. 2007 المالية .

1- إن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات كانت بمقدار 0,672 مليون دينار عراقي من أصل متوسط الموجودات عام 2005 . بعبارة اخرى اذا كانت ارصدة متوسط الموجودات للمصرف تشكل مليار دينار عراقي فان 0,672 مليون دينار عراقي منها جرى توظيفها في الائتمان النقدي والاستثمارات واحتفظ المصرف بالباقي ومقداره 0,328 مليون دينار عراقي احتياط لمواجهة الحالات الطارئة. أي أن نسبة التوظيف في الائتمان النقدي والاستثمارات كانت 67,2% عام 2005 وهي نسبة جيدة جدا (عالية) .

مما تقدم نلاحظ أن المصرف بدأ يحتاط من توظيف أمواله ويخفض هذا التوظيف بمقدار 15,5% قياسا بسنة الاساس 2005 ، وفي عام 2007 خفض التوظيف بمقدار 31,1% قياسا بسنة الاساس (حسب طريقة الاساس الثابت). أما (بالنسبة للاساس المتغير) فقد خفض المصرف توظيف أمواله بنسبة 18,5% عام 2007 قياسا بسنة الاساس 2006 المالية تجنباً للمخاطر في الظروف الامنية الصعبة التي يمر بها العراق .

2- إن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات كانت بمقدار 0,810 مليون دينار عراقي من أصل ارصدة الحسابات الجارية والودائع. بعبارة اخرى اذا كانت متوسط ارصدة الحسابات الجارية والودائع للمصرف تشكل مليار دينار عراقي فان 0,810 مليون دينار عراقي منها جرى توظيفها في الائتمان النقدي والاستثمارات واحتفظ المصرف بالباقي ومقداره 0,190 مليون دينار عراقي من الحسابات الجارية والودائع. أي ان نسبة التوظيف في الائتمان النقدي والاستثمارات كانت 81% وهي نسبة جيدة جدا (عالية) .

مما تقدم نلاحظ ان المصرف بدأ يحتاط من توظيف أمواله ويخفضها ففي عام 2006 خفض التوظيف بنسبة مقدارها 15,8% قياسا بسنة الاساس 2005 ، وفي عام 2007 خفض التوظيف بنسبة مقدارها 29,5% قياسا بسنة الاساس (حسب طريقة الاساس الثابت) أما بالنسبة (لطريقة الاساس المتغير) فقد خفض التوظيف عام 2007 بنسبة مقدارها 16,3% قياسا بسنة الاساس 2006 المالية تجنباً للمخاطر من الظروف الامنية الصعبة التي يمر بها العراق .

3- إن مؤشر الائتمان النقدي كان بمقدار 0,128 مليون دينار عراقي من أصل متوسط مجموع الموجودات عام 2005 . بعبارة اخرى اذا كان رصيد متوسط الموجودات للمصرف تشكل مليار دينار عراقي فان 0,128 منها جرى توظيفها في الائتمان النقدي واحتفظ المصرف بالباقي وقدره 0,872 مليون دينار عراقي احتياط لمواجهة الحالات الطارئة. أي ان نسبة التوظيف في الائتمان النقدي 12,8% عام 2005 وهي نسبة ضئيلة جدا (منخفضة) .

لقد كان الاتجاه العام لمؤشر الائتمان النقدي هو الانخفاض فقد كان الانخفاض بمقدار 0,078 مليون دينار عراقي عام 2006 ، ثم الى 0,057 مليون دينار عراقي عام 2007 .

مما تقدم نلاحظ في عام 2006 انخفض المؤشر الى 39,1% قياسا بسنة الاساس 2005 ، وفي عام 2007 انخفض المؤشر الى 55,5% قياسا بسنة الاساس (المقارنة كانت على الاساس الثابت) أما (على الاساس المتغير) فان المؤشر قد انخفض الى 26,9% عام 2007 قياسا بسنة الاساس 2006 .

4- إن مؤشر الائتمان النقدي كان بمقدار 0,154 مليون دينار عراقي من أصل متوسط الحسابات الجارية والودائع عام 2005 . بعبارة اخرى اذا كانت ارصدة الحسابات الجارية والودائع للمصرف تشكل مليار دينار عراقي فان 0,154 مليون دينار عراقي منها جرى توظيفها في الائتمان النقدي واحتفظ المصرف بالباقي وقدره 0,846 مليون دينار عراقي احتياط لمواجهة الحالات الطارئة . أي ان نسبة التوظيف في الائتمان النقدي كانت 15,4% وهي نسبة قليلة . والاتجاه العام لمؤشر الائتمان النقدي هو باتجاه الانخفاض ففي عام 2005 كان 0,154 مليون دينار عراقي ، انخفض الى 0,094 مليون دينار عراقي عام 2006 ، ثم انخفض الى 0,070 مليون دينار عراقي عام 2007 ، وهذا الانخفاض شكل نسبة قدرها 38,9% عام 2006 بالقياس الى سنة الاساس

2005 ، ثم 54,5% عام 2007 بالقياس الى سنة الاساس 2005 (بحسب طريقة الاساس الثابت) . أما على الاساس المتغير فان هذا المؤشر انخفض عام 2007 الى 25,5% قياسا بسنة 2006 (بحسب طريقة الاساس المتغير) .

7-4 مجموعة مؤشرات متانة رأس المال وتطورها المئوية :

من الكشف (4) الخاص بمجموعة مؤشرات متانة رأس المال وتطورها المئوية نلاحظ ما يأتي :

كشف (4)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ)

كشف تحليلي لمؤشرات متانة رأس المال وتطورها المئوية خلال المدة من 2005-2007 المالية

ملاحظة : المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي .

ت	مؤشرات متانة رأس المال	مؤشرات الفترة المالية			مؤشرات التطور المئوية %		
		2007	2006	2005	100×3:4	100×2:4	100×2:3
	1	0,190	0,154	0,090	%123,4	%211,1	%171,1
1	مؤشر رأس المال المدفوع الى الائتمان النقدي والاستثمارات						
2	مؤشر رأس المال المدفوع الى الائتمان النقدي	1,538	1,116	0,474	%137,8	%324,5	%235,4

المصدر : إعداد الباحثان استنادا الى البيانات والحسابات الختامية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة من 2005 - 2007 المالية .

1- إن مؤشر رأس المال المدفوع وقدره 0,090 مليون دينار عراقي كان في عام 2005 من مجموع الائتمان النقدي والاستثمارات المتبقية وقدرها 0,910 مليون دينار عراقي والتي وظفها (شغلها) المصرف. بعبارة أخرى ان نسبة رأس المال المدفوع وقدرها 9% تشكل ضماناً (لا يجوز التلاعب بها) للاموال المودعة في المصرف والتي تم تشغيلها في الائتمان النقدي والاستثمارات. إن هذه النسبة ضئيلة جداً لهذا نجد ان المصرف قد أتجه لزيادتها إستناداً الى قرارات المصرف المركزي العراقي في السنوات اللاحقة فاصبحت 0,154 مليون دينار عراقي عام 2006 ، ثم الى 0,190 مليون دينار عراقي عام 2007 أي ان الاتجاه العام هو بالزيادة وهذه الزيادة تشكل نسبة وقدرها 71,1% عام 2006 قياساً بسنة الاساس 2005 ، ثم زيادة النسبة الى 111,1% عام 2007 قياساً بسنة الاساس 2005 وبحسب طريقة الاساس الثابت . أما حسب طريقة الاساس المتغير فان النسبة قد ارتفعت الى 23,4% عام 2007 قياساً بسنة الاساس 2005 . ومن المعروف لدى العاملين في القطاع المصرفي أو المؤسسات المالية هو ان رأس المال فيها يشكل عادة نسبة ضئيلة وان الودائع والالتزامات الأخرى تشكل نسبة عالية يتعامل المصرف بها يشغلها (يوظفها) وهي تعود للمودعين .

2- كان مؤشر رأس المال المدفوع وقدره 0,474 مليون دينار عراقي من مجموع الائتمان النقدي عام 2005 ارتفع الى 1,116 مليون دينار عراقي عام 2006 ثم ارتفع الى 1,538 مليون دينار عراقي عام 2007 . بشكل عام ان الاتجاه العام للسياسة المصرفية هو زيادة رأس المال كما موضح في الكشف (4) .

إن هذه الزيادة تشكل نسبة وقدرها 135,4% عام 2006 مقارنة بسنة الاساس عام 2005 ، و224,5% عام 2007 مقارنة بسنة الاساس عام 2005 (حسب طريقة الاساس الثابت) أما بالنسبة الى طريقة المقارنة (على الاساس المتغير) فان النسبة انخفضت الى 37,8% عام 2007 مقارنة بسنة الاساس 2006 .

4-8 مجموعة مؤشرات المقترضين وتطورها المئوية :

من الكشف (5) الخاص بمجموعة مؤشرات المقترضين وتطورها المئوية نلاحظ ما يأتي :

كشف (5)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ)

كشف تحليلي لمؤشرات المقترضين وتطورها المنوية

خلال المدة من 2005-2007 المالية

ملاحظة : المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي .

مؤشرات التطور المنوية %			مؤشرات الفترة المالية			مؤشرات المقترضين	ت
			2007	2006	2005		
100×3:4	100×2:4	100×2:3	4	3	2	1	
% 73,6	% 44,8	% 60,8	0,064	0,087	0,143	مؤشر القروض والسلف الى الحسابات الجارية والودائع	1
%(78,7)	%(43,8)	%(55,7)	(0,181)	(0,230)	0,413	مؤشر الزيادة في القروض الى القروض في السنوات السابقة	2
%83,0	% 72,9	% 87,9	0,435	0,524	0,596	مؤشر القروض والاستثمارات الى الودائع وحقوق الملكية	3
% 215,7	% 440	% 204	0,330	0,153	0,075	مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض	4
%163,9	%331,6	%202,3	2,139	1,305	0,645	مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات الخطرة	5

المصدر : إعداد الباحثان استنادا الى البيانات والحسابات الختامية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة من 2005, 2007 المالية .

1- شكل مؤشر القروض والسلف عام 2005 مبلغا قدره 0,143 مليون دينار عراقي من مجموع الحسابات الجارية والودائع البالغة 0,857 مليون دينار التي جرى توظيفها ، بعبارة اخرى أن المصرف قام بتوظيف 0,857 مليون دينار عراقي واحتفظ بجزء يسير منها ومقداره 0,143 مليون دينار لمواجهة الحالات الطارئة وهي نسبة ممتازة من التشغيل وتعد الاساس في نشاط المصرف. انخفض هذا المؤشر الى 0,087 مليون دينار عراقي عام 2006 ، ثم انخفض الى 0,064 مليون دينار عراقي عام 2007 أي بعبارة اخرى الاتجاه العام للمصرف خلال مدة الدراسة هو التوسع في توظيف الحسابات الجارية والودائع في القروض والسلف قصيرة الاجل وهذا اتجاه ومؤشر ممتاز في توظيف موجوداته من الحسابات الجارية والودائع.

ان زيادة الاستثمارات في القروض والسلف ادى الى انخفاض الحسابات الجارية والودائع خلال الفترة الى %39,2 عام 2006 ، %55,2 عام 2007 على الاساس الثابت (سنة الاساس 2005). والى نسبة %26,4 عام 2007 قياسا بسنة الاساس 2006 (على الاساس المتغير).

- 2- مؤشر الزيادة في القروض عام 2005 مقارنة بالسنة المالية السابقة 2004 كان بزيادة قدرها 0,413 مليون دينار عراقي ، بعبارة اخرى ان الزيادة في القروض الممنوحة من قبل المصرف للغير وقدرها 0,413 مليون دينار عراقي والمبلغ المتبقي وقدره 0,587 مليون دينار عراقي يمثل صافي القروض للسنة السابقة. ونلاحظ ان مؤشر تطور القروض عام 2006 انخفض بمقدار (0,230) مليون دينار عراقي ، ثم انخفض الى (0,181) مليون دينار عام 2007 .
- ان مؤشرات التطور المنوية لمؤشر تطور القروض الجارية الى القروض في السنة السابقة هي بالانخفاض فقد شكلت نسبة انخفاض قدرها (155,7)% عام 2006 قياسا بسنة الاساس 2005 ، والى نسبة انخفاض قدرها (143,8)% عام 2007 قياسا بسنة الاساس 2005 (حسب طريقة الاساس الثابت) والى نسبة انخفاض وقدرها (178,7)% عام 2007 قياسا بسنة الاساس 2006 على الاساس المتغير .
- 3- إن مؤشر القروض والاستثمارات كان بقيمة مقدارها 0,596 مليون دينار عراقي من اصل الودائع وحقوق الملكية في عام 2005 وهذا يعني ان الودائع وحقوق الملكية قد استثمر منها مبلغ وقدره 0,596 مليون دينار عراقي في القروض والاستثمارات الاخرى وبقي من أصل المبلغ 0,404 مليون دينار عراقي متبقية وهي تمثل الودائع وحقوق الملكية انخفضت في عام 2006 الى 0,524 مليون دينار عراقي عام 2006 ، ثم انخفضت الى 0,435 مليون دينار عراقي عام 2007 بسبب الاوضاع الامنية المتردية خلال هذه المدة . وتشكل نسبة الانخفاض 12,1% عام 2006 ، 27,1% عام 2007 مقارنة بسنة الاساس 2005 (على الاساس الثابت) . أما في سنة 2007 فقد انخفض المؤشر الى 17% على اساس المتغير (مقارنة بسنة الاساس 2006) .
- 4- إن مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها يشكل قيمة مقدارها 0,075 مليون دينار عراقي من متبقي اجمالي القروض الممنوحة ومقدارها 0,925 مليون دينار عراقي عام 2005 وهي نسبة اعتيادية وجيدة. ارتفعت قيمة مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها الى 0,153 مليون دينار عراقي عام 2006 ، والى 0,330 مليون دينار عراقي عام 2007 بسبب تعثر المقترضين في تسديد ديونهم ولهذا يقوم المصرف بعملية تجديد الديون وجدولتها بعد استقطاع الفوائد والرسوم وهذا هو السبب الرئيس الذي ادى الى ارتفاع مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها .

إن مؤشرات التطور المئوية للديون المشكوك في تحصيلها كانت 104% في عام 2006 ، 340% في عام 2007 مقارنة بسنة الأساس 2005 على الأساس الثابت . أما في سنة 2007 فقد كان فقد كان تطور مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض 115,7% على الأساس المتغير.

5- نلاحظ ان مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات الخطرة شكلت قيمة مقدارها 0,645 مليون دينار عراقي أي بعبارة اخرى ان حقوق الملكية كانت بمقدار 0,645 مليون دينار عراقي مقابل مليار دينار عراقي موجودات خطرة في عام 2005 . ارتفعت حقوق الملكية الى 1,305 مليون دينار عراقي عام 2006 ، ثم ارتفعت حقوق الملكية الى 2,139 مليون دينار عراقي عام 2007 وهذا يعني ان سياسة المصرف اتجهت الى تخفيض قيمة الموجودات الخطرة مما أدى الى ارتفاع مؤشر حقوق الملكية خلال المدة المذكورة وهذه سياسة جيدة إتبعها المصرف .

إن تطور مؤشرات حقوق الملكية قياسا بالموجودات الخطرة كانت بالارتفاع ففي عام 2005 شكلت نسبة مقدارها 102,3% عام 2006 ثم 231,6% عام 2007 مقارنة بسنة الأساس 2005 (على الأساس الثابت). أما على الأساس المتغير فقد شكلت زيادة مقدارها 63,9% عام 2007 قياسا بسنة الأساس 2006.

المحور الخامس – الاستنتاجات والتوصيات :

يمكن بيان الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحثان بعد الانتهاء من بحثهما على الآتي :

5-1 الاستنتاجات :

أولاً- يعد الائتمان المصرفي بمثابة علاقة مبنية على أساس الثقة المتبادلة بين الطرف الدائن (المصرف) والطرف المدين (المقترض) ، وبالاستناد الى هذه العلاقة يمكن للمدين (المقترض) الحصول على مبلغ معين من المال لتحقيق أغراض محددة يبتغيها (المقترض) وبموجب شروط معينة ابرزها تعهده بارجاع أصل المبلغ مع الفائدة المستحقة عليه الى المصرف وفي الموعد المتفق عليه .

ثانياً- إن سيولة المصرف خلال المدة كانت جيدة ومتحفظة حيث حافظ المصرف على الموازنة بين استثمار جزء كبير من ودائع زبائنه وبين احتفاظه بسيولة جاهزة لمواجهة حالات السحب الطارئة

التي يمكن ان تحدث .

ثالثاً- إن المصرف كان حريصاً على تحقيق الأرباح (العوائد) الجيدة وذلك من خلال قيامه باستغلال الأموال المودعة لديه بطريقة جيدة مكنته من الحصول على الإيرادات الجيدة لصالح المصرف .

رابعاً- سعى المصرف الى القيام بتوجيه أمواله وأموال مودعيه الى الاستثمارات والائتمان بوصفهما من أكثر موجودات المصرف العاملة والمولدة للدخل .

خامساً- إن مؤشرات رأس المال كانت جيدة مقارنة بالائتمان النقدي والاستثمارات خلال المدة ، وهذا دليل على قوة رأس المال كونه يمثل الضمان الاول لمواجهة وتحمل أي نوع من أنواع الخسائر في حالة حدوثه .

سادساً- إن مؤشرات المقترضين ايضا كانت جيدة مقارنة بالحسابات الجارية والودائع خلال المدة المبحوثة .

5-2 التوصيات :

أولاً- يوصي الباحثان بتعزيز الثقة بجمهور الزبائن حتى يتم تنشيط الائتمان النقدي والاستثمارات أكثر فضلا عن الانشطة المصرفية الأخرى التي يقوم بها المصرف .

ثانياً- يوصي الباحثان إدارة المصرف بالاستمرار على السياسة المعتدلة الخاصة بالموازنة بين السيولة والربحية تجنبا للمخاطر التي تصاحب عادة الظروف غير الطبيعية التي يمر بها العمل المصرفي في العراق بالوقت الحاضر .

ثالثاً- يوصي الباحثان إدارة المصرف باعطاء اهتمام أكبر للتحليل الائتماني لدى موظفي المصرف بشكل عام وموظفي قسم الائتمان بشكل خاص .

رابعاً- يوصي الباحثان إدارة المصرف بالاهتمام بتدريب العاملين في المصرف وادخالهم في دورات تطويرية داخل العراق وخارجه لزيادة كفايتهم وخبرتهم في مجال التحليل الائتماني .

خامساً- يوصي الباحثان إدارة المصرف بتشجيع موظفي المصرف على إكمال دراستهم الأولية والعليا في الامور المحاسبية والمالية والمصرفية بهدف تطوير الموارد البشرية في المصرف .

سادساً- يوصي الباحثان إدارة المصرف بادخال التقنيات الحديثة وتدريب بعض موظفيه على استعمال هذه التقنيات فضلا عن الاطلاع على الاساليب المتقدمة في بعض الدول وما ينشر في العالم المتقدم بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية بشكل خاص .

المصادر :

أولاً- الوثائق الرسمية :

- 1- اتحاد المصارف العربية ، النشرة المصرفية العربية ، الفصل الثالث ، أيلول - سنة 2005 .
- 2- مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، التقرير السنوي ، للسنوات 2005، 2006 ، 2007 .

ثانياً - الكتب :

- 3- أرشيد ، عبد المعطي رضا وجودة ، محفوظ أحمد ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر، الاردن ، 1999 .
- 4- العلاق ، بشير عباس ، ادارة المصارف - مدخل وظيفي ، جامعة التحدي ، الاردن ، 1998 .
- 5- جعفر ، عبد الاله نعمة ، محاسبة المنشآت المالية ، دار حنين - مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 1996 .
- 6- رمضان ، زياد وجودة ، محفوظ ، ادارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، 2006 .

- 7- عبد الحميد ، عبد اللطيف ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2000 .
- 8- مطر ، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2003 .
- 9- وزارة المالية ، مركز التدريب المالي والمحاسبي ، النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، بغداد ، 1992 .

ثالثا - الرسائل والاطاريح الجامعية :

- 10- الشبخلي ، سجي أكرم عبد الرزاق ، تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والعائد (الريخ) المحاسبي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2009 .
- 11- الغزي ، فليح حسن خلف ، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير في جامعة بغداد ، طبع بمطبعة الجامعة بغداد ، 1976 .

رابعا - الدوريات والبحوث العلمية :

- 12- الخزرجي ، منير حسين ، السياسة الائتمانية في منح القروض الائتمانية ، مجلة الرشيد المصرفي ، العدد السابع ، السنة الثالثة ، تشرين الثاني ، 2002 .
- 13- الدغيم ، عبد العزيز، والأمين ماهر، وأنجرو إيمان ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد (28) العدد (3) سنة 2006 .
- 14- الشبخلي ، فالح عبد الكريم ، سياسات وإجراءات الاقراض ، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الثاني ، السنة الثانية ، 2001 .
- 15- الشبخلي ، فالح عبد الكريم ، النظام المحاسبي ومدى استجابته لتقويم كفاءة الاداء في بيئة متغيرة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثامن ، 2004 .
- 16- توفيق ، حسين محسن والشبخلي ، فالح عبد الكريم ، المخاطرة الائتمانية (الاقراضية) وأثرها

في عملية الإقراض والسياسة الإقراضية ، مجلة الرشيد المصرفي ، العدد السادس ، السنة
الثالثة ، 2002 .

